والامر الذي يجب ان نتأكد منه هو ان المقاومة لم تنعدم تماما كما يحاول العدو ان يوهمنا وان كانت هناك فترة سكون نسبي ناجمة عن الروح التراجعية التي تسود المنطقة العربية وتجعل المقاومة في نظر المواطن العربي في فلسطين المحتلة عملا غير واضح الاهداف وغير مرتبط بتحرك شامل نحو التحرير ، وان المرء اذ يقدر الاسباب الكامنة وراء هذا الركود ، لا بد ان يميز بين نوعين من الركود : — الركود الذي يسبق العاصفة والذي يعبر عن تحفز وتربص والنوع الثاني وهو الركود الناجم عن الارتخاء والاستسلام لخطط العدو واليأس من احداث اي تغيير . وبالطبع ليس من السهل الحكم على الركود العربي في الارض المحتلة بمثل السهولة التي يلجأ اليها المستخفون والانهزاميون حين يصورون المسألة وكأنها قد سويت نهائيا لصالح العدو .

ولنحاول ان نفهم الوضع الحالي على طريقة الاحتمالات المتغيرة بدلا من ان نطلق حكما ثبوتيا يتعارض مع معطيات التاريخ . لنتصور الوضع الحالي معادلة ذات طرفين من الاحتمالات . الطرف الاول ، وهو الطرف العربي الفلسطيني ، تحكمه عوامل داخلية متأثرة تأثرا مباشرا بما يجري في المنطقة العربية ، والطرف الثاني وهو الطرف الصهيوني ، تحكمه قوانينه الخاصة المتأثرة تأثرا مباشرا بالعوامل الخارجية ولا سيما بالولايات المتحدة الاميركية سواء على مستوى السياسة الداخلية فيها أم على مستوى سياستها الامبريالية العالمية . ويبدو الطرف الثاني اكثر قدرة على التخطيط والحركة والمبادرة في الظرف الحالي ، ولذلك كان ضروريا ان يعرض الموقف من زاويته مع بيان الاحتمالات التركيبية التي لا بد ان تنجم من تصادم موقفه مع موقف الطرف العربي الواقع تحت الاحتلال . ولنبدأ بعناصر سياسة العدو في الارض المحتلة .

اولا : ان العدو الاسرائيلي ، كأي محتل في هذا العالم ، يهمه اولا استتباب الامن في المنطقة المحتلة ويهمه ثانيا الاستفادة الاستراتيجية والاقتصادية من المنطقة المحتلة . وفي المجال الاستراتيجي نجد اسرائيل تعمل جاهدة على استكمال مفهوم (الصندوق المحصن) فهي تزرع المستعمرات العسكرية على طول نهر الاردن وعلى حدودها الاخرى مع البلاد العربية بحيث تظل هذه المستعمرات حصونا طبيعية ومراكز هجومية او دفاعية حسبما يقتضي الموقف . والمهم ان هذه المستعمرات تغني اسرائيل عن الاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة ضاربة على الحدود بحيث تستطيع توفير القوة البشرية العاملة والمختصة من اجل تشغيلها في التنمية الاقتصادية بدلا من تجميدها على الحدود كما تفعل الدول العربية ذات الجيوش الكبيرة العدد نسبيا .

ومن الواضح ان هذه الاهداف لا يمكن أن تتحقق الا بممارسة أساليب مختلفة من الضغط والارهاب والانتهاك لحقوق المواطن العربي الراسف في قيود الاحتلال . وقد اثبتت التجربة خلال ربع القرن الماضي ان هذا الهدف الاستراتيجي هو الهدف المقدم على كل هدف آخر ، وان مقتضياته تتحكم تحكما كاملا بالسياسة الاسرائيلية . فمنذ أن قامت الدولة الصهيونية حرصت على اخضاع مناطق الحدود والمناطق التي يسكنها العرب لحكم عسكري غريب من نوعه يعطي السلطة العسكرية صلاحيات مطلقة ويجعل لها اليد العليا في تصريف شؤون المناطق المذكورة ، على الرغم من وجود حكومة مدنية تتولى شؤون سائر البلاد ، وتمتد هذه الصلاحيات لتشمل اغلاق مناطق معينة وتحديد حرية الحركة للمواطنين واعتقال أي مواطن ، وأخيرا — وأهم من ذلك كله — مصادرة الاملاك او اتلافها* .

ولست هنا في مجال استقصاء هذه النقطة فهي مسألة معروفة تماما وقد كتب فيها الكثير ،

---

* من اجل التوسع في فهم طبيعة الحكم العسكري المشار اليه انظر بوجه خاص كتاب جريس ، صبري ، **العرب في اسرائيل** (الجزء الاول) ، مركز الابحاث الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٦ ص ١٢٠ — ١٢٢ .